المحاضرة السادسة: التشخيص المالي

سوف نتطرق إلى عدة عناصر و المتمثلة في تعريف التشخيص المالي وأهم أنواعه وطرق وخطواته مع ذكر بعض أهدافه

أولا: مفهوم التشخيص المالي

للتشخيص المالي عدة مفاهيم بينها ما سنتطرق إليه في مايلي :

1- تعريف التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي على أنه: "عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة بإستخدام مجموعة من 1الأدوات والمؤشرات المالة يهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات طبيعة المالية"

كما يعد التشخيص أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل الشركة حيث تساهم عملية التشخيص المالي في الخروج بأهم القرارات المالية . "التعريف الثالث: "التشخيص المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن استخلاصها من البيانات و القوائم المالية يهدف جمع المعلومات، وتحليلها من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة وفق قواعد علمية سليمة، كما يقوم بفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطه، و ذلك من طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية تفهم مدلولاتها و محاولة تفسري الأسباب اليت أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفية اليت هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة".

وعليه نستنتج مما سبق ذكره أن التشخيص المالي يهتم بفحص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة، و ذلك باستعمال تقنيات التحليل المالي وهذا بتشخيص الوضعية المالية لها في مدة الزمنية معينة باعتماد النتائج المتوصل إليها

2- الخطوات الأساسية لعملية التشخيص المالي

تبدأ عملية التشخيص المالي بمرحلتين أوليتين بحيث:

- تحليل النشاط والإحاطة بمختلف جوانبه كدراسة السوق، المنتج، مراحل التصنيع، شبكات التوزيع، المستخدمين ثم تبني الخيار المحاسبي المعمول به داخل المؤسسة؛
- الشروع في تنفيذ المخطط بتحليل الهوامش كالأرصدة الوسيطية للتسيير، أثر المقص وأثر النقطة الميتة ثم الانطلاق في المشاريع الاستثمارية كحساب الاحتياج في رأس المال العامل والأصول الثابتة التي يجب أن تمول من تدفقات الخزينة ودراسة المخاطر المالية، سعر الصرف، معدل الفائدة وأن تحقق مردودية كافية بتحليل المردودية

الاقتصادية والمردودية المالية)أثر الرافعة المالية(، مقارنة المردودية الإقتصادية بمعدل المردودية المتوقع من المساهمين ومالكي رأس المال)القيمة، مخطر العسر المالي)

ثانيا: طرق التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الجانب المالي للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع المالي في المستقبل لذلك هناك عدة طرق لتفعيل التشخيص المالي أهمها ما يلي:

- **التشخيص التطوري**: يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، لإجراء هذه الدراسة البد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية. فهو يرتكز على العناصر التالية :
- **تطور النشاط**: أي متابعة التغيرات عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية ...الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض(يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط؛ -تطور أصول المؤسسة: تعبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية، المعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطة المؤسسات، ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشرا استراتيجيا هاما يعبر عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو، البقاء أو الانسحاب من السوق؛
- تطور هيكل دورة العمليات التشغيلية: يتكون هيكل دورة العمليات التشغيلية من العملاء، الموردون، المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة العمليات التشغيلية، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط) الارتفاع في رقم الأعمال(من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية - .تطور الهيكل المالي: يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبنا اء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية.... الخ - .تطور المردودية: تعتبر المردودية الأساس الرئيس الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة كما تعتبر ضمان للبقاء، النمو والاستمرارية، وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من

جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية 3-3-2- .
التشخيص المقارن :إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي ومراقبته عبر الزمن، فان التشخيص المقارن يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وعليه فالأساس التي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بنا اء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية .يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءا على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر- .
3-3-3التشخيص المعياري :يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه وبذل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير كمثال معتمد في بعض النشاطات - :معدل الهيكل المالي)الديون/ الأموال الخاصة(للمؤسسات البنكية يقدر ب 08 بالمائة؛

- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض؛
- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب ألا تتعدى ثالث أضعاف القدرة على تمويل الذاتي.

ثالثا: أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للوضعية المالية للمؤسسة، ذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل وضمانا لاستمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تظهر من خلال الشكل التالي- :

- **تحليل الهيكل المالي** :الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية ...الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .
- **تقييم النشاط والنتائج** :يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير وهي أرصدة توضيح المراحل التي تتشكل من خلالها كل من الربح والخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة .

- **تقييم المردودية :** هي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها .
- **تحليل التدفقات المالية :** يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية، والمساعدة في تقييم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة .كل هذه الوسائل وغيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ القرار، إذ تمثل الأرضية الأساسية التي تجعل المسير يتخذ قراره استنادا إلى أسس دقيقة وموضوعية .هناك من يرى أن أدوات التشخيص المالي تكمن في تحليل الهيكل المالي المقصود به هنا هو أموال المؤسسة سواء كانت خاصة-جماعية- أو ديون، ويتم تحديده بالربحية، السيولة، المردودية معدل النمو، حجم المؤسسة، هيكل الأصول وهذا بهدف ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية، بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل. تقييم النشاط والنتائج (تقييم المردودية(بحيث يتم تعريف المردودية بأنها النسبة بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتيجة، ولذلك فهي القدرة على الوفرة النقدية)تحقيق الأرباح(من طرف المؤسسة، وأخيرا التدفقات المالية.

القراءات المعتمد عليها:

- محمد، عبد الفتاح. التشخيص المالي للمنشآت. القاهرة: دار الفكر العربي، 2015.
- مطاوع، السيد عبد المطلب. التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2018.
- عبد الفتاح، محمد سعيد. التحليل المالي واتخاذ القرارات. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2017.
- عبد الله، أحمد. "دور التشخيص المالي في تحسين أداء الشركات." مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 12، العدد 2 (2019): 60-45.
- محمود، علياء. "أهمية التحليل المالي في تقييم المخاطر." مجلة العلوم التجارية، المجلد 8، العدد 1 (2020): 92-78.
-